أبدى قدرة فائقة في التكيف مع دستور 23 فيفري 1989

الأفلان صانع التعددية السياسية في الجزائر

يعد حزب جبهة التحرير الوطني نموذج فريد في الحياة السياسية، فالحزب الواحد الذي تولى مهمة تسيير البلاد بعد الاستقلال ولمدة 27 سنة، هو نفسه الحزب الذي شرّع للتعددية السياسية بسن دستور 23 فيفري 1989 وقانوني الانتخابات والأحزاب، وكان قادرا على التكيف مع قواعد اللعبة السياسية التي تفرضها التعددية السياسية.

■ **سميرة.ب**

● لم يحصل في أية دولة اختارت النظام الأحادي لما يقارب ثلاثة عقود من الزمن أن يكون الحزب الواحد فيها صانع التعددية والديمقراطية على حساب مكانته ومكتسباته السياسية مثلما فعل الحزب العتيد في الجزائر، وبعودة سريعة بعقارب الساعة إلى الوراء للإطلالة على مجريات الأحداث نهاية الثمانينات من القرن الماضي نجد أن الأفلان الحزب الذي كان يمثل الدولة آنذاك بادر في أعقاب أحداث 5 أكتوبر 1988 بإقرار التعددية السياسية وبناء الديمقراطية في الجزائر من خلال صياغة دستور 23 فيفري 1989 وهو الدستور الذي نزع عنه كل الامتيازات والمكاسب التي كان يتمتع بها كحزب أحادي يمثل السلطة في الجزائر، وجعله كغيره من عشرات الأحزاب الأخرى التي نشأت بموجب قانون الأحزاب والجمعيات السياسية الذي صاغ مواده وبنوده الأفلان كحزب كان يمارس الوظيفة السياسية والتشريعية والتنفيذية.

كما كان الأفلان من سن قانون الانتخابات الجديد تماشيا مع التعددية السياسية وأشرف على تنظيم موعدين انتخابيين سنتي 1990 و1991 لم يعمد خلالهما على تزوير نتائج الانتخابات للحفاظ على مكانته بل كان الأكثر حرصا على الإرادة الشعبية التي اختارت التغيير، وعاد الفوز في الانتخابات المحلية للحزب المحظور، وعند توقيف المسار الانتخابي بعد الدور الأول للانتخابات التشريعية سنة 1991 كان الأفلان من أول المعارضين لإلغاء نتائج الانتخابات رغم أن نتائجها لم تكن في صالح الحزب العتيد وكان الأكثر تمسكا باحترام قواعد الديمقراطية مهما كانت النتائج على عكس أحزاب أخرى ولدت في رحم التعددية والديمقراطية وكانت مستعدة للانقلاب على الإرادة الشعبية التي لا توافق مصالحها.

وطيلة 20 سنة من عمر التجربة الديمقراطية والتعددية في الجزائر حرص الأفلان على التكيف مع الواقع الجديد، سواء في تسييره الداخلي أو في تعامله مع المحيط السياسي، متدرجا في الممارسة الديمقراطية داخل هياكله الحزبية، وأرسى قواعد التداول على المسؤوليات مع احترام إرادة القواعد النضالية، وفي ظرف 20 سنة تداول على الأمانة العامة للحزب العتيد أربعة أسماء: عبد الحميد مهري، عبد الحق بن حمودة، علي بن فليس وعبد العزيز بلخادم، وفي المقابل ظلت الأحزاب السياسية الأخرى التي ولدت بموجب دستور 23 فيفري وقانون الأحزاب الذي سنه الأفلان رهينة الزعامات الأبدية لرؤسائها ومسؤوليها، فجبهة القوى الاشتراكية الذي يتغنى بالديمقراطية ويوصف بحزب المعارضة العتيد أخذ تسمية حزب الدا الحسين، فقد ظل حسين آيت احمد الزعيم الأوحد للحزب منذ سنة 1965، كما ظل الدكتور سعيد سعدي على رأس الأرسيدي منذ نشأته ولويزة حنون على رأس حزب العمال والمرحوم الشيخ نحناح على رأس حركة مجتمع السلم إلى أن رحل إلى جوار الرفيق الأعلى، وحتى حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي رأى النور سنة 1996 لم يغادر أويحيى مقعد الأمانة العامة لعشرية كاملة من الزمن.

وفي الساحة السياسية الوطنية تحول الحزب الواحد والأوحد لما يقارب 3 عقود من الزمن بين عشية وضحاها وبعد أن كان صانع الديمقراطية والتعددية إلى حزب كغيره من الأحزاب بل كان ضحية ممارسات لا علاقة لها بقواعد الديمقراطية في الانتخابات المحلية والتشريعية سنة 1997 عندما مارس الأرندي التزوير المعمم وفاز بأغلبية المقاعد في المجلس المنتخبة، ليعود الأفلان مرة أخرى إلى الواجهة كقوة سياسية أولى في البلاد تقود وتؤطر الحياة السياسية.

بدون ضجيج

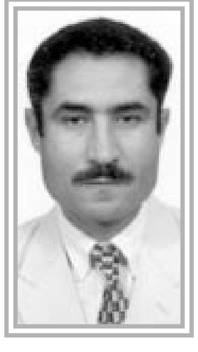

يكتبه : د . محمد لعقاب

تعددية بلا حدود .. !

● حتى في الثقافة الإسلامية، فإننا نحتاج على الأقل لأربعين سنة لكي نبلغ سن النضج والرشد، ولم يبلغ عمر التعددية في الجزائر سوى نصف هذه العمر.

اليوم تكون عشرون سنة بالتمام والكمال قد مرت من عمر التعددية السياسية في البلاد .. عشرون سنة تحقق فيها الكثير، ومازال الطريق طويلا لإرساء دعائم ديمقراطية تعددية فعلية وفعالة .. وهي بناء قد بدأ بحجرة يوم 23 فبراير 1989 ، والصرح الديمقراطي ينبغي أن يبنيه الجميع، وكل من ينتقد أو يقلل من المكاسب التي تحققت ، فما عليه سوى أن يأتي بـ " حجرته " للمساهمة بدوره في عملية البناء.

تكفي الإشارة إلى أن الجزائر كانت أحادية الحزب والنظام، ورغم ما يقال أن الحقبة كانت تشهد تعددية في الفكر وحرية في النقاش وجرأة في الطرح، فهذا لا يمنع من أنها كانت داخل " حزب واحد وحيد " ، وكان الرأي الآخر والمخالف لا يصل إلى الرأي العام، بل يبقى محصورا في المؤسسات. اليوم تحصي الجزائر عشرات الأحزاب، ويمكن لكل مواطن أن ينضوي تحت أي لون يشاء ، حتى لو كانت تلك الأحزاب ما تزال بحاجة لمزيد من الوقت لتكون أحزابا بأتم معنى الكلمة.

حرية الرأي والتعبير كانت غائبة تماما، حتى أن المواطنين كانوا يلجأون للتنكيت واستخدام الألغاز للتعبير عن الواقع، للتدليل على " أزمة حقيقية " في " كبح الحريات " ، أو " خوف قائم من التعبير عن الرأي ".

الساحة الإعلامية لم تكن تحصي سوى أربعة صحف ، وأصبحت ستة أواخر الثمانينيات. وكان الأداء الإعلامي بصفة عامة مكبوحا بالرقابة ، سواء أكانت رقابة رسمية أو ذاتية.

عندما وقع زلزال الأصنام في عام 1980 ، أعلنت عنه وكالة الأنباء الفرنسية، فإعلامنا كان يخاف من نشر خبر كهذا، وعندما توفي الرئيس الراحل هواري بومدين، فإن وكالة تاس السوفياتية أنذاك هي التي كانت سباقة لنشر الخبر، ووسائل إعلامنا نقلت الخبر عنهما بعد ذلك.

الآن ورغم كل النقائص في التعددية السياسية، وكل المآخذ على التعددية الإعلامية، وكل التحفظات بخصوص التعددية النقابية .. فإن هناك هامشا فعليا في ممارسة الحرية رغم عدم رضا الجزائريين عن كل ذلك.

لكن عدم الرضا، لا يعني أن الهامش غير موجود، فالدول العربية وكثيرا من الدول غير العربية تتحدث عن هامش حقيقي في ممارسة السياسة وممارسة الصحافة .. لكننا كجزائريين غير راضين، بسبب طبيعة نشأتنا الإجتماعية والسياسية، وطبيعة ثورتنا المجيدة، لقد تشبعنا بفكر التحرر، لذلك لم نعد نرضى عن أي هامش، لا نرضى بوجود أي حدود لا حمراء ولا خضراء.

ومن جهة أخرى يجب أن نقر أن المجالات التي لم تقتحمها التعددية، أو النقائص التي لم يتم سدها، فإن مسؤوليتها مشتركة بين النظام والمجتمع، فالحرية إن كانت غائبة يجب أن تؤخذ بالنضال المستمر والدائم.

لكن دعنا نكون منطقيين .. إن عمر التعددية في الجزائر 20 سنة بالضبط، فهل من الممكن أن نصل إلى مستوى أمريكا حيث تجاوز عمر الديمقراطية فيها 200 سنة ؟ أو فرنسا التي تجاوزت فيها مبادئ حقوق الإنسان التي جاءت بها الثورة الفرنسية قرنين أيضا ؟

إن الإنسان ، لو كان عمره 20 سنة، لما زال بحاجة لرعاية أمه وأبيه .. وهو لم يصل بعد إلى سن التصويت الحقيقي في الإنتخابات بمنطق المعتزلة و20 سنة لا تساوى سوى 20 ثانية في حياة الأمم والشعوب .. حتى في الثقافة الإسلامية، فإننا نحتاج على الأقل لأربعين سنة لكي نبلغ سن النضج والرشد.

لذلك لا نملك سوى أن نقيم التجربة بالإيجابية رغم النقائص التي تحتاج إلى نضال متواصل لافتكاكها وتحقيقها.

lagabm@maktoob.com

قال إن التعددية كانت موجودة في الجزائر قبل دستور 1989 ، بلخادم يؤكد

" الطرح القائل بأن الأفلان أول المتضررين من التعددية ساذج "

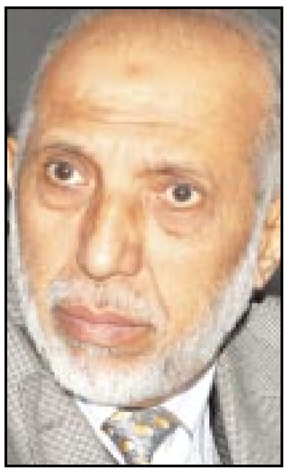

انتقد عبد العزيز بلخادم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني القائلين بأن الأفلان هو المتضرر الأول من التعددية في الجزائر، واصفا هذا الطرح بـ"الساذج"، واعتبر بلخادم أن حزب جبهة التحرير الوطني كان رحم التعددية السياسية في الجزائر، مشيرا من جهة أخرى إلى أن التعددية كانت موجودة في الجزائر حتى قبل ثورة نوفمبر 1954 التي وحدت جميع التيارات تحت لواء جبهة التحرير الوطني بهدف تحرير البلاد.

■ سهام مسيعد

● قدم عبد العزيز بلخادم مداخلة خلال الندوة الفكرية التي نظمها مركز"الشعب" للدراسات الإستراتيجية حول موضوع التعددية في الجزائر، أكد خلالها – باعتباره أحد المشاركين في صياغة دستور 1989 الذي فتح الباب للتعددية في الجزائر–أن هذا الدستور قد طرح عدة إشكالات قبل تبنيه، من حيث أن المشرفين على صياغته انقسموا إلى قسمين أحدهما يريد أن يبنى هذا الدستور من فراغ دون الرجوع إلى الواقع الذي عاشته الجزائر، واتجاه آخر مناقض يراعي بعين الاعتبار الظروف التي أدت إلى وضع هذا الدستور، وأوضح بلخادم في المقابل أن من أشرفوا على صياغة هذا الدستور كانوا متفقين على فكرة الابتعاد عن المحتوى الإيديولوجي، معتبرا أن التعددية تزيل ما كان سائدا من إيديولوجيات.

وفي نفس السياق، استغل بلخادم الفرصة ليتحدث بصفة الأمين العام للأفلان وينتقد ما تم الترويج له من أن حزب جبهة التحرير الوطني هو المتضرر الأول من فتح باب التعددية السياسية في البلاد، باعتبار أنه كان الحزب الحاكم خلال فترة الواحدية، وبعد أن وصف هذا الطرح بالساذج، أضاف بلخادم أن الأفلان كان بمثابة رحم للتعددية في الجزائر، حيث أنه وخلال فترة الواحدية الحزبية كانت هناك أفكار متعددة لكنها كانت تصب في قالب واحد، معتبرا من جهة أخرى أن التعددية اليوم قد مكنت من إعطاء صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بهذه الأفكار والآراء.

وقال بلخادم في هذا الصدد"في زمن الأحادية عندما كنت رئيسا للمجلس الشعبي الوطني لم أكن أعلم بما يخرج أي واحد من المتدخلين وكيف سيصوتون، لكن اليوم وفي ظل التعددية يسهل كثيرا معرفة آراء الناس وعدد الأصوات المؤيدة والمعارضة لأن هناك أحزابا في السلطة تساند وأخرى تعارض ما تقترحه السلطة، من حيث الفرز العملية اليوم أكثر وضوحا".

ومن جهة أخرى، أوضح بلخادم أن الجزائر قد عرفت التعددية قبل دستور عام 1989، فخلال ثورة التحرير المباركة ومن خلال بيان أول نوفمبر 1954 اجتمعت كافة التيارات والأحزاب التي كانت تنشط على الساحة السياسية في تلك الفترة تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق هدف واحد وهو تحرير الجزائر، وفيما يخص الإخفاقات العشرة التي عددها سلطاني في مداخلته، أكد بلخادم أنه لا يوافق عليها، مشيرا إلى أن من ضمن الإخفاقات العشرة لا يرى سوى نقطتين تطرق إليهما سلطاني في مداخلته.

التجمع الوطني الديموقراطي: الجزائر رائدة في الانفتاح السياسي والمكاسب الديمقراطية

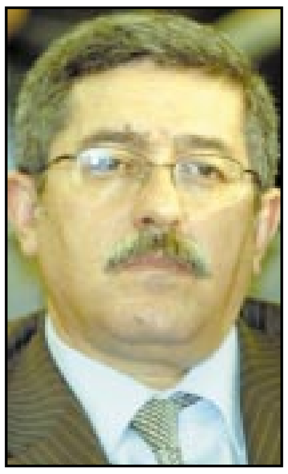

● اعتبر الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي ميلود شرفي أن الجزائر وبفضل المكاسب الديمقراطية التي حققتها على مدى عشريتين كاملتين منذ إقرار التعددية أصبحت يضرب بها المثل في الدول المجاورة، وقال شرفي أن التجمع الوطني الديمقراطي الذي يعد من ضمن الأحزاب التي أفرزتها التعددية السياسية التي جاء بها دستور 23 فيفري 1989 يثمن المكاسب الديمقراطية التي جاء بها هذا الدستور، وبحسب شرفي فغن الجزائر بعد تجربة سياسية عمرها عقدين من الزمن وتحقق خلالها من إصلاحات دستورية وقانونية تعززت بشكل كبير على مدار العشرية الأخيرة، غير أنها ما زالت في تربص وبحاجة إلى مزيد من إصلاح ودعم هذه الجوانب ترسيخا للديمقراطية.

حزب العمال" قطعنا شوطا كبيرا منذ إقرار التعددية "

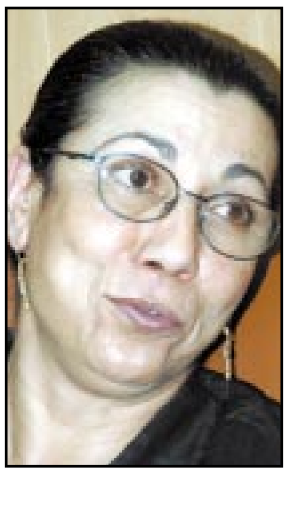

● أكد رئيس كتلة حزب العمال في المجلس الشعبي الوطني رمضان تعزيبت أن الجزائر قطعت خلال عشريتين من إقرار التعددية شوطا كبيرا في تجسيد دعائم الديمقراطية والانفتاح السياسي والنقابي، لكنها مازالت مطالبة بتحقيق مكاسب أكبر في هذا المجال وتجاوز بعض العراقيل الموجودة، وأوضح تعزيبت في تصريح هاتفي أن مسار التعددية التي جاء بها دستور 89 شهد فترات تركت ذاكرة إيجابية جدا حصرها ممثل حزب العمال في الفترة ما بين 89 و91 التي عرفت حركية مكثفة في العمل السياسي والنقابي الذي شهد نقاشات حادة في ظل احترام الرأي الآخر .

وبحسب رئيس كتلة حزب العمال في الغرفة السفلى فإن الأزمة الأمنية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر على مدى العشرية السوداء بعد توقيف المسار الانتخابي في 92 و حالة الحصار غير المعلن التي واجهتها الدولة الجزائرية والتراكمات الاجتماعية التي أفرزتها هذه المرحلة كل هذه العوامل بحسب المتحدث أفرزت انعكاسات سلبية على الانفتاح السياسي والممارسة الديمقراطية، مضيفا أنه وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة والشوط الكبير الذي حققته الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية، "لكننا ما زلنا لم نبلغ مستوى تطلعات شباب أكتوبر 88"، مطالبا في ذات السياق بفتح الإعلام السمعي البصري وتدعيم الحريات.

تطرق إلى مكتسباتها وإخفاقاتها خلال 20 عاما من التطبيق، أبو جرة يؤكد

" تثبيت مشروع المجتمع أهم مكتسبات الديمقراطية في الجزائر"

أكد أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم أن تثبيت مشروع المجتمع الجزائري يعتبر أحد أهم المكتسبات التي حققتها الجزائر خلال 20 عاما من الممارسة الديمقراطية، مشيرا من جهة أخرى إلى أن الديمقراطية في الجزائر قد حققت بعض المكتسبات إلا أنه يمكن تسجيل بعض الإخفاقات والمآخذ عليها.

■ سهام مسيعد

● خلال ندوة فكرية احتضنها مركز "الشعب" للدراسات الإستراتيجية" بمناسبة مرور عشرين عاما على دستور عام 1989، أوضح رئيس حركة مجتمع السلم خلال مداخلة ألقاها أن التعددية في الجزائر جاءت نتيجة ولادة قيصرية تحت ضغط لامتصاص غضب الجماهير التي خرجت إلى الشوارع، معتبرا أن الظروف التي سادت في تلك الفترة قد أدت إلى الدخول في مأساة وطنية شلت القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشوهت صورة الجزائر في الخارج، كما عطلت مختلف المشاريع.

وأوضح أبوجرة أن تجربة الديمقراطية في الجزائر مرت عبر خمس محطات أساسية هي جس النبض التعددي، وإعلان العصيان المدني ما بين عامي 1991 و 1995، وكذا إعادة بناء الدولة التي انطلقت من التعديل الدستوري التعددي والانتخابات البرلمانية التعددية الثانية سنة 1997 وانتهت برئاسيات 1999، إلى جانب الوئام المدني الذي فتح ملفها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 ووصل بها إلى الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لسنة 2005، أما خامس محطة فتتمثل في السلم والمصالحة الوطنية التي استغرقت كل العهدة الثانية لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ومازالت تشكل عنوانا بارزا في برنامجه الانتخابي بعد التعديل الجزئي للدستور التعددي للمرة الثانية في 16 نوفمبر 2008.

وفي سياق ذي صلة، عدد أبو جرة عشرة مكتسبات حققتها الجزائر خلال 20 عاما من الممارسة الديمقراطية وهي خروج بعض التنظيمات السرية إلى العلن، الحرية الإعلامية في المجال الصحفي، وبروز جيل الشباب وتمكينهم من تجريب حظهم في الميدان عبر النضال الحزبي أو النقابي أو المجتمعي أو الدستوري، إلى جانب بداية التعامل بشفافية لمعرفة ما يجري في الواقع الذي محتكرا من طرف طبقة خاصة، وكذا الفرز الطبيعي للساحة السياسية وميلاد ترسانة تشريعية وقانونية تحتاج إلى إشاعة ثقافة المواطنة من أجل تطبيقها.

ومن جهة أخرى، عدد أبو جرة أيضا 10 إخفاقات تم تسجيلها على مدى 20 عاما من مسار الديمقراطية في الجزائر، وهي حصر التعددية في النشاط الحزبي والمواعيد الانتخابية دون أن تتمدد إلى النسيج الإعلامي والنقابي والثقافي، غموض التعددية، غياب الاحترافية، غياب البدائل الناضجة سياسيا، دكتاتورية الزعامات التاريخية، النضال المكتبي لبعض الأحزاب، وظهور الخطاب الأرستقراطي البعيد عن الواقع.

ومن جهته، أكد الدكتور مصطفى صايج أستاذ بجامعة الجزائر أن الجزائر تعيش حاليا مرحلة التحول الديمقراطي التي اعتبرها مرحلة صعبة تتطلب كثيرا من المرونة السياسية لمواجهة التحديات التي تقف عقبة أمام تطبيق الديمقراطية، مشيرا إلى أن هناك عدة معيقات تقف في وجه هذا النوع من الاستقرار وعلى رأسها هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى ومنها السلطة التشريعية.

واعتبر المتحدث أن مثل هذا الوضع يدعو إلى فتح مجال لمجموعة من الأسئلة في مقدمتها هل هناك مشاركة سياسية واسعة، ومشاركة في رسم سياسة الدولة العامة، هل هناك مراقبة ومساءلة، كما تطرق المتحدث إلى مصطلح "الناخب المستهلك" الذي يبحث أولا وأخيرا عن الناتج الاقتصادي دون الاهتمام بالجانب الإيديولوجي.

هل كانت الأزمة الأمنية من أخطاء التعددية العشوائية؟

دفعت الجزائر الثمن غاليا نتيجة العشوائية في اتخاذ القرارات التي أعقبت إقرار التعددية السياسية، فالأزمة الأمنية التي خلّفت نحو مائتي ألف قتيل وخسائر مادية تجاوزت 25 مليار دولار وعزلة دولية غير مسبوقة لم تكن في الواقع مرتبطة بتوقيف المسار الانتخابي في العام 1992 بقدر ما كانت أيضا نتيجة مباشرة لتراكمات اجتماعية وسياسية متشعّبة.

■ ع.ط

● مهما كانت الخلفيات التي فرضت على صناع القرار في بداية العقد الأخير من القرن العشرين توقيف المسار الانتخابي والإعلان عن دخول مرحلة انتقالية رافقتها أزمة أمنية واقتصادية حادة، فإن المؤكد أن كل الأحداث التي دفع الجزائريون من كل الفئات ضريبتها غاليا أثبتت بأن الانفتاح السياسي لم يكن في الواقع مدروسا.

فإعلان العصيان المدني من طرف قادة وأتباع ″الفيس″ مباشرة عقب استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، كانت بمثابة بداية فعلية لتدهور أمني غير مسبوق عرفته البلاد منذ الاستقلال وذلك بعد أقل من ثلاث سنوات فقط من إقرار التعددية السياسية التي جاء بها دستور 23 فيفري 1989، وهي الأزمة التي لا تزال البلاد تدفع ثمنها إلى الآن لأن حالة الطوارئ لم ترفع والعمليات الإرهابية متواصلة رغم التحسن الكبير الذي سجل منذ إقرار قانون الوئام المدني ثم تدابير المصالحة الوطنية.

عشر سنوات تقريبا من الإرهاب كانت كافية لتدمير الاقتصاد الوطني وإدخال البلاد في دوامة من العنف والدم والدمار، فالخسائر كانت هائلة حيث تذهب التقديرات إلى أن الأزمة الأمنية كلفت البلاد 25 مليار دولار بعد أن كانت المؤسسات العمومية هدفا للجماعات المسلحة التي زرعت الرعب في المدن والقرى والأرياف وفي كل مكان، كما خلفت آلة الدمار أيضا ما يقارب المائتي ألف قتيل لم يسلم منها لا الساسة ولا المثقفون ولا حتى رجال الدين بالإضافة إلى مختلف أسلاك الأمن التي تصدت للإرهاب الأعمى.

لقد كانت الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر لسنوات من أخطر وأسوء المخلفات التي جاءت مباشرة بعد إقرار التعددية السياسية، وبين من يحمّل السلطة المسؤولية وبين من يرى أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلية كانت وراء كل ″البلاوي″ التي لحقت بالبلاد منذ 1992، فإن هناك من يقول بأن الانفتاح السياسي الذي أقرّه دستور 19889 لم يكن مدروسا أصلا باعتباره كرّس العشوائية في اتخاذ القرارات والدليل على ذلك الفترة العصيبة التي مرّ بها الجزائريون مباشرة بعد توقيف المسار الانتخابي.

فالعشرية السوداء استنزفت كل ما تم تحقيقه بعد الاستقلال من إنجازات في الهياكل القاعدية، كما أعادت البلاد إلى نقطة الصفر على كافة الأصعدة وهو ما رافقه من عزلة دولية حيث استلزم الأمر جهدا داخليا لمواجهة الإرهاب وتفادي انزلاق قد يتطور إلى ″حرب أهلية″، وعليه فإن التساؤلات لا تزال تطرح إلى اليوم إن كانت تلك الأزمة فعلا دليلا على فشل التجربة السياسية في الجزائر في عهد التعددية، وإن كانت أيضا نتيجة طبيعية وحتمية لمناخ سياسي متقلّب لم يعرف الاستقرار.

والواقع أن التشعب الأمني الذي عاشته الجزائر والأضرار الفادحة التي لحقت بها لسنوات مردّه الكثير من الأخطاء التي أكدت بأن البلاد لم تكن جاهزة لدخول مرحلة جديدة في تلك الظروف، بل إن دستور 23 فبراير الذي تم تعديله بعد سبع سنوات من هذا التاريخ جاء لامتصاص غليان الشارع بعد مظاهرات أكتوبر 1988، كما أن الخارطة السياسية التي تبلورت عن إقرار التعددية اتسمت بالعشوائية بالنظر إلى الطريقة التي تم بموجبها اعتماد الأحزاب منها على أساس ديني وأخرى على أساس جهوي والنتيجة لكل هذه التناقضات عقد وزيادة من الدمار أعقبتها نتائج وخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لا تزال الجزائر تدفع فاتورتها.

■ محمد بوعزارة

التعددية السياسية : التجربة و الآفاق

يقول الرئيس المصري الراحل أنور السادات في أحد خطاباته قبيل اغتياله بفترة وجيزة، و بعد أن زج بحوالي خمسة آلاف من السياسيين المعارضين و رجال الفكر و الصحافة في السجون المصرية في عبارة مشهورة له: ″إن للديمقراطية أنيابا أشد شراسة من الديكتاتورية″.

● ما من شك أن الذين استمعوا لمثل هذه العبارة القاسية من أصحاب الفكر الديمقراطي في تلك السنوات من مطلع 1981 يكونون قد وصفوا السادات وقتها بأنه رجل ديكتاتوري في ثوب ديمقراطي مزيف ،و لكن من يعود بذهنه إلى بداية التجربة التعددية في الجزائر مع مطلع التسعينات و يقوم بعملية إسقاط على الخطاب السياسي للطبقة السياسية الناشئة بكل أطيافها من ديمقراطية أو لائكية و إسلامية و التي ولدت بفعل دستور 1989 قد يجد بعض العذر للسادات خاصة أن الخطاب السياسي العنيف الذي أنتجته الطبقة السياسية الناشئة عندنا آنذاك كان يريد أن يتخذ من الانتخابات وسيلةللتعددية الشكلية ومن الممارسة الديمقراطية التي كان لا يؤمن بها أصلا مجرد غطاء للوصول إلى السلطة و لو بالقوة تارة و بالتزوير اللفظي و الفعلي تارة أخرى على حساب كل الأدبيات التي كانت سائدة من قبل .و قد لاحظنا هذا ليس فقط في خطابات جماعة الفيس المحل و لكن حتى في خطابات من كانوا يوصفون بالديمقراطيين و اللائكيين عموما و الذين يشكلون أقلية في المجتمع حيث حاول بعضهم أن تكون الدولة و مؤسساتها مجرد وسيلة يستخدمونها للوصول إلى الحكم ولو عن طريق القوة عبر دعواتهم لمؤسسات الدولة للقيام بذلك.لقد كانت الفكرة الأساسية التي قامت عليها الثقافة الحزبية لتحقيق التعددية خصوصا في العالم الغربي هي التنافس عبر الانتخابات من أجل الوصول إلى السلطة أو السعي للبقاء على رأس السلطة. و قد صارت التعددية السياسية و الحزبية اليوم أحد أبرز أشكال النظام الليبرالي أو نظام اقتصاد السوق بعد انهيار الأنظمة الشمولية و سقوط حائط برلين و ما رافقه من انهيار المعسكر الاشتراكي، و إذا كانت بعض مظاهر النظام الشمولي ما تزال قائمة سياسيا مثلما هو الحال بالنسبة للصين فإن هذه الأخيرة تحاول أن تجمع بين الانفتاح الاقتصادي و بين نظام ممركز أو قل شمولي على الصعيد السياسي . في الجزائر فتح دستور 1989 المجال للتعددية،و قد أنتج الخطاب السياسي السائد آنذاك مصطلحات متباينة في مضامينها و توجهاتها .فالبعض مثلما هو الأمر مع جماعة الفيس المحل و بعض الإسلاميين الآخرين المنضوين في التيار الإسلامي الخارج من السرية في أعقاب صدور ذلك الدستور كان يريد العودة إلى نظام حكم الخلافة الإسلامية على أنقاض النظام الجمهوري و إسقاط كل مقومات الدولة الوطنية التي كانت واحدة من العناصر التي قامت عليها أدبيات الحركة الوطنية بما فيها أدبيات جبهة التحرير الوطني منذ نشوئها أو في أعقاب تكيفها مع التعددية .و البعض الآخر خصوصا اللائكيين بجميع أطيافهم بما فيهم الأحزاب التي كانت تتغذى في البداية بالجهوية أو بعنصر الثقافة أو الهوية أو اللغة حاولوا عبر خطاباتهم التحريضية أن يجعلوا من الديمقراطية مجرد ستار يوصلهم للسلطة وإسقاط النظام عبر شحن الشارع بخطب نارية مغذية للعنف.و قد لاحظنا أن بعض السياسيين الذين لم يحصل على أصوات الناخبين لجؤوا إلى توجيه انتقادات لاذعة للشعب أبعد ما تكون عن النضج السياسي و عن التوجه الديمقراطي المنشود ، ثم إن خطاب هذه الأحزاب مثلها مثل بعض التيارات الإسلامية جعلت من العناصر الأساسية لخطبها فرصة لتجريم النظام برمته من جهة ووصف جبهة التحرير الوطني بكل الأوصاف المشينة بما فيها وصف الطاعون من جهة أخرى.و لم تقدم بعض الأحزاب بما فيها الأحزاب المجهرية التي مازال بعضها لا يظهر إلا في المناسبات الانتخابية و تقتات من ريعها و تغيب طوال الفترات الأخرى بدائل حقيقية لإحداث التغيير لا في الرجال و لا في البرامج ،و لا البدائل الكفيلة بتجاوز الأزمة ، بل إنها ساهمت جميعا في حدة الأزمة التي كادت تعرض أسس الدولة الوطنية والنظام الجمهوري للانهيار.

و سأحاول في هذا المجال أن أتبين أهم ملامح الخارطة السياسية الناشئة خاصة بعد الانتخابات التشريعية التعددية التي جرت في نهاية ربيع 1997 حيث برزت إلى السطح آنذاك تسعة أحزاب سياسية.و رغم ما ساد تلك الانتخابات من اتهامات للإدارة بالانحياز والتزوير لصالح حزب الأرندي فإنها أفرزت برلمانا تعدديا خصوصا في المجلس الشعبي الوطني الذي تحول إلى منبر للديمقراطية كيفما كان موقف البعض منها. و قد بينت الخارطة المنبثقة عن تلك الانتخابات التشكيلات الآتية :التيار الوطني ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي.فبالرغم من الحساسية التي كانت سائدة بين الحزبين آنذاك نتيجة تلك الانتخابات ، و بالرغم من تباين شكل خطابي قادتهما خاصة تجاه الحل السياسي للأزمة إلا أن الحزبين حاولا تجاوز خلافاتهما كلما تعلق الأمر بالمصلحة الوطنية و باستقرار البلاد و بمجابهة المشاكل الحقيقية التي تعترض البلاد خصوصا بشأن بعض القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و كذا القضايا السياسية و الأمنية المطروحة و خاصة مع بعض الأطراف الدولية التي كانت وجهات نظرها بشأن الإرهاب لا تتفق مع الموقف الجزائري خصوصا قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.أما التيار الآخر فهو التيار الإسلامي، فقد انتقل جل مناضلي حمس والنهضة من المعارضة الشرسة في بداية العهدة إلى الانخراط في الحكم و خصوصا مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء بسياسة الوئام ثم المصالحة الأمر مهد في مرحلة لاحقة خصوصا بالنسبة لحركة مجتمع السلم إلى الدخول مع حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي في تحالف لانجاز برنامج الرئيس و من ثمة دعم الرئيس في الانتخابات الرئاسية لعام 2004 ،و هو نفس الخط الذي تسير عليه هذه الأحزاب الآن في دعم الرئيس لانتخابات أبريل القادم، و هذا رغم أن خطاب هذه الأحزاب متباينخاصة في الاستحقاقات التشريعية و المحلية و في سعي كل منها منفردة في مرحلة لاحقة للوصول إلى السلطة بشكل أو بآخر،كما تم تعيين عدد من القيادات القديمة لحركة النهضة في وظائف سامية للدولة .أما التيار الثالث فهو التيار الديمقراطي و التيار اللائكي عموما.و الواقع أن جل الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار ما تزال تطرح خطابا راديكاليا بعيدا عن الحقائق الوطنية ،و بعضها الآخر يطرح خطبا شعبوية بعيدة كل البعد عن الواقع الذي تعيشه بلادنا و من ورائها العالم من تحولات، و لا تكاد تطرح بدائل واقعية من جهة أخرى،و بعبارة أخرى، فخطاب هذه الأحزاب مازال خارج إطار حائط برلين الذي سقط منذ عشرين عاما .و يبدو أن الحيلة التي لم تعد تنطلي على الناخب اليوم ،فبالرغم من أن جل قادة هذه الأحزاب يحاولون كلما اقتربت الانتخابات محاولة دفع الناخب الجزائري إلى المقاطعة و الامتناع و حتى السعي لإحداث اضطرابات مصطنعة و محاولة تحميل النظام تارة و التحالف الرئاسي تارة أخرى تبعات مشاكل البلاد ، و لكنه تبين من مختلف نتائج الاستحقاقات الرئاسية منها أو التشريعية و المحلية أن الناخب صار لا يعير دعاة المقاطعة أي اهتمام . و من اللافت للنظر أن جل الأحزاب الموسومة بالديمقراطية لا تكاد ممارسات قادتها تتصف بهذه الصفة حيث يحكمون قبضتهم الستالينية على أحزابهم و إسكات كل صوت يدعو لتغيير آليات تسيير هذه الأحزاب فما بالكم إن دعا للتصحيح .ففي الوقت الذي تذهب فيه هذه الأحزاب إلى اتهام السلطة و الأحزاب الوطنية بأنها لا تسعى لتكريس التناوب على السلطة فإن الواقع يظهر للعيان أن هذه الأحزاب المنتقدة هي التي لا تكرس حقيقة مبدأ التداول و بروز الأفكار الجيدة داخل الأحزاب.و عليكم أن تمعنوا النظر في هذه الحقائق ،فالزعيم التاريخي حسين آيت احمد الذي يسير حزبه الافافاس إمن جنيف آليا مازال يهيمن على الحزب منذ نشوء هذا الحزب في السرية عام 1963 إلى غاية التعددية عام 1989 و هو منذ بدء هذه التعددية مازال على رأس هذا الحزب الذي يتغير أمناؤه العامون كل مرة بناء على رغبة من الزعيم بالهاتف أو عبر أوامر بواسطة الفاكس، و من يدري فقد يكون الأمر وصل الآن إلى مجرد استخدام الـ sms .و مثله مثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الـ C R D الذي يرابط على رئاسته الدكتور السعيد سعدي الذي يهيمن على هذا الحزب مع بداية التعددية منذ حوالي عشرين عاما بعد أن كان قبل ذلك مناضلا في حزب جبهة القوى الاشتراكية .في حين نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني تعاقب عليه مع التعددية أربعة أمناءعامين بدء بالأستاذ عبد الحميد مهري و انتهاء بالأستاذ عبد العزيز بلخادم . و حتى التجمع الوطني الديمقراطي الـ DNR الذي نشأ منذ 1997 فقط يعتبر السيد أحمد أويحي ثالث أمين عام له .و قبل أن أتطرق إلى مستقبل التعددية في الجزائر بودي أن اسأل هل أن بعض الأحزاب خاصة الأحزاب المدعوة بأحزاب المعارضة ساهمت في حل الأزمة أم زادت في تفاعلات الأزمة، أم أن هذه الأحزاب نفسها هي جزء من الأزمة؟هذا مجرد سؤال أتركه للقارئ في حوار تفاعلي، لأنني لا أريد أن أصدر أحكاما مسبقة ثم إن الواقع أصدق تعبير عن الإجابة على مثل هذا السؤال.

إن ما أومن به أن الأحزاب جزء أساسي من العملية الديمقراطية ومن التعددية ، فإذا كانت الديمقراطية لا تقوم إلا عبر وجود أحزاب سياسية فاعلة قادرة على الحراك السياسي و قادرة على تقديم الأفكار و البدائل و قادرة على الوصول للسلطة عبر الصندوق، فإن نجاح التعددية بالجزائر مستقبلا مرهون بتوفر مثل هذه الشروط و العناصر و بعناصر أخرى أبرزها التفاعل الدائم مع المحيط المحلي و حتى الدولي،لأنني مازلت أومن أننا مازلنا في دور المتربص على ممارسة الديمقراطية و لسنا في وضع ديمقراطي كامل،بل أن بعض الممارسات التي كانت سائدة في ظل الحزب الواحد كانتأكثر ديمقراطية منها عن ديمقراطية اليوم.فالحزب الذي يدعو للتغيير من أجل التغيير سيجد نفسه و هو لا يغير من خطابه و لا من أسلوب عمله و لا من قيادته كلما تطلب الأمر ذلك محكوم عليه بالتآكل الداخلي و بعدم استجابة الناخب له و من ثمة انقطاعه عن الحقائق الوطنية.و على ضوء ما تقدم فإن نجاح التعددية في الجزائر مرهون في اعتقادي بالعوامل التالية:1ـ الضرورة الملحة لتغيير تلقائي في سياسة كثير من الأحزاب نفسها وفي ضرورة تغيير مناهجها و بالتالي تجديد الدماء في الشرايين وتغيير أسلوبها في العمل و في خطابها السياسي و قبولها بالحوار و الرأي المخالف، و استحداث آليات فعالة للتكوين السياسي، لأن مستوى الناخب بفضل التطورات التكنولوجية الاتصالية يجعله يدرك الحقائق بعيدا عن الخطب الديماغوجية .2ـ إن ما يلاحظ أن التحول الذي حدث في المسار الديمقراطي بفعل دستور 1989 و التعديلات اللاحقة التي طالت خصوصا مسألة إنشاء الأحزاب و الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية أنتج خطابا عنيفا و أفكارا معلبة مستنسخة في أغلبها من الخارج، و أنتج ممارسات عنيفة بدأت بالنزول إلى الشارع بغير ترخيص في بعض الأحيان وتحطيم المؤسسات العمومية و الخاصة، ثم أن هذه العناصر من خطاب عنيف مهدد بإسقاط كيان الدولة و نزول للشارع أنتجت أزمة شاملة في المجتمع كان من آثارها ظاهرة الإرهاب الذي لا يجب أن نعيد أسبابه إلى توقيف المسار الانتخابي كما يذهب البعضإلى ذلك. و في اعتقادي أن التعددية في حاجة ماسة إلى ترشيد القوى السياسية التي عليها أن تدرك أن التغيير لا يمكن أن يتم عبر الممارسات التي عشناها بل و ما نزال نلحظ بعضها في الميدان.كما أن وسائل الإعلام و الاتصال مدعوة هي الأخرى إلى الإسهام في عملية الترشيد هذه ، و أن لا تتحول هذه الوسائل إلى أحزاب مكتوبة تساهم في تأجيج الصراع السياسي بدلا من سعيها إلى ترشيد عملية الحراك السياسي التعددي حتى لا تحشره في لعبة المعارضة من أجل المعارضة ،بل لتجعل الطبقة السياسية تقدم بدائل و برامج و رجالا قادرين على التغيير الذي ينشده الشعب و ليس تغييرا في الواجهات السياسة المهترئة التي لا تنتج إلا خطاب التأزيم و الإحباط .و ما من شك أن المرحلة التي ستلي عام 2012 و 2014 ستكون مؤشرا حقيقيا على الشكل الذي ستأخذه التجربة التعددية على امتداد عدة أعوام مستقبلا.فالراجح أنه إذا كانت قبة المجلس الشعبي الوطني تظم الآن 21 تشكيلة سياسية بعضها تتآكل بالتقليص العددي و بعضها الآخر تواجه صراعا داخليا بالانقسام و التشرنق فإن تلك المرحلة ستبدأ في تشكل و بروز مجموعة من الأحزاب لن تتجاوز في غالب الأحوال أكثر من تسعة أحزاب من بينها حزبان أو ثلاثة أحزاب كبرى على أبعد تقدير،و هي نفس الأحزاب الفاعلة الآن على الساحة.و ما من شك أن كثيرا من المراهنات المغلوطة التي تحاول استحداث إسقاط مصطنع على عملية نجاح بعض الأحزاب خاصة الإسلامية خارج بلادنا على النجاح المؤمل لبعض الأحزاب الإسلامية عندنا ستعرف سقوطا حرا لهذه الأفكار المعلبة المسبقة، لأن الناخب الجزائري لا تغريه لا تجارب الغير و لا الخطاب السياسوي الأجوف بقدر ما يؤمن بالواقع المعاش الذي جرب بعض ممارساته في بداية التعددية في عشرينات القرن الماضي واكتوى بناره الجهنمية .

الأستاذ بوزيد لزهاري يؤكد أنه عنوان مرحلة التعددية

"دستور فيفري 1989 عنوان مرحلة التعددية السياسية"

أكد الأستاذ بوزيد لزهاري مختص في القانون الدستوري وعضو مجلس الأمة أن دستور 23 فيفري 1989 حقق مكاسب عظيمة للأمة الجزائرية بفضل المبادئ التي تضمنها والتي نصت على فتح الباب أمام المشاركة السياسية والتعددية الحزبية بالجزائر في إطار ديمقراطي ليبرالي يستمد روحه من بيان أول نوفمبر.

■ **عزيز طواهر**

● خلال اللقاء الذي جمعنا بالأستاذ لزهاري، أوضح المختص في القانون الدستوري أن وثيقة أول نوفمبرلها تأثير جوهري على كل ما جرى خلال الثورة التحريرية وبعدها، حيث أنها تعد من الوثائق الهامة في تاريخ الجزائر المعاصر على غرار "الماغناكارتا" التي أرخ لها الأنكليز في عام 1215 والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان عام 1789.

واستنادا للتوضيحات التي قدمها الأستاذ لزهاري، فإن ثيقة أول نوفمبر لعبت دورا مهما في التأثير على الأفكار الأساسية والمنطلقات الفكرية للتجربة الدستورية في الجزائر، كما يقول رجال القانون "هي المصدر المادي للدستور"، بمعنى أنه مهما اختلفت الدساتير بسببب ظروف كل مرحلة لا يجب أن تحيد عن الخط الأساسي المرسوم في الوثيقة الأم التي وضعها الآباء المؤسسون لثورة نوفمير المجيدة، وتضمنت هذه الوثيقة تحديد طبيعة الدولة انطلاقا من كونها ديمقراطية، جمهورية، اجتماعية، لا تغفل البعد الإسلامي.

ومباشرة بعد الاستقلال –يقول الأستاذ– أعطينا تفسيرا معينا لفكرة الديمقراطية بمعنى مفهوم خاص بحقوق الإنسان، ومفهوم خاص ببناء مؤسسات الدولة والعلاقة فيما بينها، فدستور 1963 الذي يعد أول دستور للجزائر بعد الاستقلال اعترف بالديمقراطية، لكنه أعطاها مفهوما خاصا مرتبطا بظروف تلك المرحلة، فكانت ديمقراطية قائمة على قاعدة الحزب الواحد الذي يوجه سياسة الأمة ويتحكم مناضلوه في كل المؤسسات، أما مفهوم حقوق الإنسان في هذا الدستور، فارتكز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيما نجد أن دستور 1963 لم يعترف باستقلالية القضاء المجردة، وإنما جعله في خدمة المصالح العليا للدولة وخصوصا تلك المتعلقة بحماية الخيار الاشتراكي.

ويؤكد المختص في القانون الدستوري أن دستور 1963 لم يعمر طويلا، حيث إن الجزائر عاشت ابتداء من تاريخ 19 جوان 1965 إلى غاية سنة 1976 من دون دستور بمعنى أنه لم يكن هناك دستور رسمي كما هو متعارف عليه، وبالتالي فإن تنظيم السلطة كان محكوما بأمر 10 جويلية 1965 الذي حدد نوعية المؤسسات التي تسير المرحلة وهي مجلس الثورة والحكومة، كما حدد اختصاصات كل مؤسسة من هذه المؤسسسات والعلاقة فيما بينهما، مع العلم أن السلطات كانت مركزة في يد رئيس الدولة هواري بومدين، وما يمكن أن يقال على هذه الفترة هو أن الممارسة السياسية لم تخلو من روح دستور 1963، لأن الحزب الواحد لم يلغ ولم تلغ الاشتراكية، كما لم يتم إدراج أي مفاهيم جديدة خاصة بحقوق الإنسان.

وجاء ميثاق 1976 الذي مهد لدستور 1976 من خلال فتح نقاش واسع على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني وتم تنشيط مهرجانات كثيرة لاستشارة المواطنين طرحت فيها الأسس الإيديولوجية والخيارات السياسية المهمة في كل المجالات واختتمت بالاستفتاء على هذا الميثاق الذي تبناه الشعب الجزائري حينها بعد مناقشة واسعة ومستفيضة.

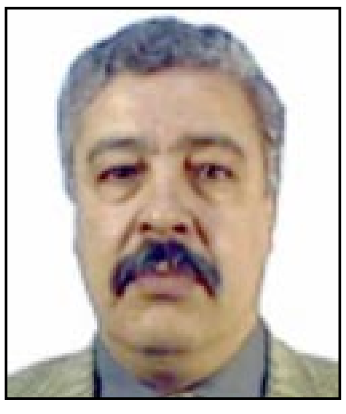

وأضاف لزهاري أن هذا الميثاق أرسى الأسس التي اعتمد عليها دستور 1976 الذي نص في مادته السادسة على أن الميثاق والدستور متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما، ومن هذا المنطلق فقد وضع الدستور تنظيما جديدا للسلطة، حيث أكد على وحدوية السلطة التي تتفرع إلى ستة وظائف، تأسيسية، سياسية، تنفيذية، تشريعية، قضائية ورقابية.

كما أوضح المتحدث أن الدستور الجديد ارتكز على عدم مرجعية الخيار الاشتراكي وتضمن لائحة واسعة من حقوق الإنسان تغلب عليها الحقوق الاقتصادية والثقافية ونص على أن الحقوق السياسية التي لا يجب أن تستعمل ضد المقاصد الأساسية للدستور، وتم استحداث منصب الوزير الأول ونائب أو نواب رئيس الجمهورية.

واستطرد المختص في القانون الدستوري مؤكدا أن مع التغيرات التي عرفها العالم مع نهاية الثمانينيات، بالإضافة إلى الظروف الداخلية التي عاشتها البلاد، والرغبة في التغيير حتى داخل حزب جبهة التحرير الوطني ساهمت في حدوث التغيير الذي تمخض عنه دستور 23 فيفري 1989 الذي أعطى تفسيرا مغايرا لفكرة الديمقراطية التي تضمنها بيان أول نوفمبر بمعنى تفسير يتماشى مع روح المرحلة الجديدة، بحيث أن العالم اكتسحته أفكار ديمقراطية لبيرالية وبالتالي كان لا بد من مواكبة هذا الاتجاه والاستجابة أيضا للمتطلبات الداخلية التي تتطلب أيضا التوجه نحو التعددية السياسية وفتح المجال الاقتصادي للمبادرة الفردية.

ومن هذا المنطلق –يقول المتحدث– يعتبر دستور 1989 الذي تم إرساء قواعده من طرف مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني ومن طرف دولة قيادتها كلها منبثقة عن هذا الحزب حدثا عظيما في تاريخ الجزائر، فالتعديدية هي من نتاج الأفلان الذي يملك حقوق التأليف بالنسبة لهذه المسألة.

ولعل أهم ما ميز هذا الدستور حسب ما ردده الأستاذ لزهاري هو إقرار مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتنظيم السلطات عن طريق تحديد العلاقة فيما بينها على أساس الفصل، كما خصص فصلا كبيرا لحقوق الإنسان وتوسع في ذكر الحقوق السياسية خصوصا التي هي أساسية للتعددية السياسية، ومن أهم هذه الحقوق نجد حق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي وحرية التعبير، حرية التجمع، فتح الباب لإصدار قانون حول المظاهرات وشدد على احترام الحقوق المدنية، وكرس دستور 1989 الخيار الديمقراطي القائم على التعددية الذي لا يمكن تعديله، الحفاظ على الطابع الجمهوري، ولأول مرة أقر باجراء انتخابات تعددية تنافسية على جميع المستويات، المحلية، البرلمانية والرئاسية.

وعليه أكد لزهاري أن هذا الدستور يعد تطورا نوعيا وانتقالا من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية، حيث فتح المجال لكل الجزائريين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية للمشاركة والوصول إلى مراكز القرار بما فيها منصب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى حرية الصحافة واستقلالية القضاء، وبالرغم من أن هذا الدستور كرس المبدأ الليبرالي، إلا أنه بقي وفيا لروح بيان أول نوفمبر من، حيث أنه أكد أن الدولة تقوم على أساس الخيار الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

وما يمكن قوله على دستور 1989 هو أنه أرخ لمرحلة جديدة وأنه عنوان مرحلة التعددية، لأنه شكل مفترقا للطرق بين مرحلتين مختلفتين، وكل ما جاء بعد هذا الدستور هي مجرد تعديلات سواء تعلق الأمر بتعديل، 1996 أو تعديل 2000 حول الأمازيغية أو حتى التعديل الأخير في 2008، فهي تعديلات جذرت وكرست الخيار الديمقراطي وأبقت على روح دستور 1989.

تعد اليوم حوالي 135 عنوانا في انتظار فتح مجال السمعي البصري

الجزائر تكرّس حرية التعبير

ـ تعد الجزائر اليوم ما يقارب 135 عنوان من صحف يومية وأسبوعية ودوريات ومجلات وإن كانت التجربة الإعلامية فتية، فإنها وبشهادة ذوي الاختصاص قطعت أشواطا كبيرة نحو الاحترافية، حتى وإن كان البعض يرى أن حرية التعبير في الجزائر لم تكتمل بعد، إلا أنه لا يمكن أن نتغاضى عن كون الجزائر التي أقرت حرية التعبير في دستور 1989 تعد نموذجا سواء على المستوى العربي أو الإفريقي.

■ **مسعودة بوطلعة**

● تبنت الجزائر التعددية الحزبية في دستور 89 وكان من المنطقي أن يصحب ذلك الإقرار بحرية التعبير وقد كانت الانطلاقة قوية، حيث عرفت وظهور العديد من الجرائد، الأسبوعيات والمجلات لمختلف التيارات والاتجاهات.

انطلاقة قوية ومميزة

أدى إقرار التعددية الحزبية وحرية التعبير إلى فتح الباب على مصراعيه لكل الآراء حتى تلك التي تحمل انتقادات للنظام، حيث خصّص التلفزيون حصصا بل برامج لكل التيارات للتعبير عن آرائها وشرح توجهاتها ومواقفها من كل الأحداث من جمعيات، سياسيين، أحزاب، محللين ومثقفين سواء موالين أو معارضين للسلطة والشيء نفسه ينطبق على الإذاعة الوطنية.

لكن الانفتاح الحقيقي الذي سجّل كان في الصحافة المكتوبة، لأنها الوحيدة التي حافظت على وتيرة الانفتاح واستمرت في ممارسة حرية التعبير، فقد انطلقت هذه الصحف بأطقم شابة وبتطلعات لا حدود لها، فكانت اللبنة الأولى للصحافة الخاصة في الجزائر، بالإضافة إلى الصحف الحزبية التي كان خطها الافتتاحي يعبر عن وجهة نظر الأحزاب ويدافع عن مواقفها وقراراتها .

عرفت الفترة ما بين 1989 و1992 تدفقا هائلا للمشهد الإعلامي، فتميزت الصحافة بالاندفاع، والميل أكثر للعمل النضالي، مع إرساء وتكريس أسس الحق في التعبير، بالمقابل تميز رد فعل النظام باحترام المسافة مع الصحافة، فعرفت هذه الفترة بالعصر الذهبي للصحافة في الجزائر، بالرغم من وجود بعض التجاوزات من الطرفين، لكن الحراك الديموقراطي سواء على مستوى الأحزاب أو الدولة وحتى في المجتمع، خلق ديناميكية إعلامية مميزة، جعلت الكثير يصفها بعد ذلك بـ"التجربة الجزائرية"، لأنها اختلفت عن غيرها بتميز ظروف نشأتها والعوامل المتحكمة فيها، خاصة إذا تعلق الأمر بالصحافة الخاصة، التي أصبحت بعد ذلك خاصة، التي انطلقت من العدم بمجموعة من الإعلاميين الذين خبروا حرية التعبير لأول مرة، ورغم أن البعض يعيب على التجربة في أولها بقلة الاحترافية في التعامل مع الأحداث والتوجه العاطفي في مخاطبة الرأي العام بعيدا عن النقد الموضوعي والمؤسس، فقد استطاعت أن تضع الأسس الأولى للصحافة الخاصة في الجزائر ووطّنت لحرية التعبير وخلقت طيفا إعلاميا أستبشر به الرأي العام خيرا بعد 30 سنة من احتكار السلطة لهذا المجال.

العشرية السوداء والتحالف مع السلطة

تأثرت الصحافة كغيرها من الانحراف الذي عرفته الجزائر نحو العنف بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث أن الحكم عليها في تلك الظروف من الصعوبة بمكان.

لقد أدرك الإعلام الجزائري بكل أطيافه، منها الصحافة المكتوبة منذ بداية الأزمة في الجزائر، خطورة الوضع والدور الحساس الذي ستلعبه. وإن حذرت الكثير من جمعيات حقوق الإنسان في العالم والشخصيات والأحزاب من تراجع حرية التعبير بعد إعلان حالة الطوارئ، فإن الصحافة الجزائرية وضعت الأمور في حجمها الحقيقي وتعاملت مع الأزمة بكل مسؤولية.

الجزائر كانت في وضع لا يمكن فيه المساومة على سيادتها، استقلالها، استقرارها، لذلك فالحديث عن حرية التعبير كان من منطلق واحد هو التحالف الذي حدث بين الدولة والسلطة الرابعة في التعامل مع العشرية السوداء والإرهاب في الجزائر. أثبتت الصحافة الجزائرية التي لم تمر إلا سنوات على تأسيسها قدرتها على التفريق بين حرية التعبير واحترام الخطوط الحمراء للدولة الجزائرية، فلا مساومة على وجود الدولة، استقرار الوطن، وحدة ترابه، لا تراجع عن الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، وقد دفعت الصحافة الجزائرية بكل أطيافها الثمن مثل كل الجزائريين بفقدان العديد من الصحفيين والصحفيات في العشرية السوداء.

لا تقتصر صعوبة الظروف على المؤسسة الإعلامية ذاتها بل يتجاوز ذلك إلى العمل الصحفي فمعاناة الصحفي تبدأ من عملية التضييق على مصادر الخبر إلى الخطوط الحمراء التي عليه عدم تجاوزها، فكان عمله باعتبار أن الكثير من الصحف لا تتوفر على مقرات، كما أن الصحفي يوضع في أقل سلم اجتماعي رغم أن الغالبية من خريجي الجامعات الجزائرية بكل اختصاصاتها.

معاناة الصحفي تبدأ من الحصول على العمل ثم التوظيف الذي قد يستغرق سنوات ولا مجال للكلام عن الراتب والحوافز، أما السكن فذلك حلم صعب المنال، بالإضافة إلى أن الكثير من الأقلام الشابة تعاني من ظاهرة التشغيل بعقود ما قبل العمل، ليجد الإعلامي نفسه بعد عام من الاستغلال عاطلا عن الشغل ويبحث عن مصير جديد.

نحو آفاق أخرى

رغم أن البعض يرى أن الصحافة الجزائرية عانت بعد انتهاء الأزمة من حصار السلطة، خاصة مع صدور قانون العقوبات في شقه الخاص بالصحفي سنة 2001 والمادة 144 وتعليمة الحكومة الصادرة في ماي 2004 والتضييق على مصادر الخبر وعدم فتح المجال أمام السمعي البصري، إلا أن حرية التعبير مازالت مضمونة إلى حد كبير خاصة بعد انحسار العنف أو انكساره لصالح دعاة المصالحة وإعادة بناء الدولة من جديد.

كما أن المحيط القانوني ساعد على وجود حرية إعلامية وتعددية ساعدت الأحداث الكثيرة والخطيرة التي عاشتها الجزائر في تشكلها، حيث تعتبر نموذجا في الدول العربية وحتى على المستوى العالمي، فقد كانت الجزائر سبّاقة في بناء صحافة حرّة بلغت الجرأة ما لم تبلغه حتى صحافة بعض الدول التي تملك تقاليد في حرية لتعبير، فلا وجود لسجناء الرأي في الجزائر والصحفي يتعرض إلى كل القضايا بالنقاش، مهما كانت خطورتها مع احترام السياسة الداخلية والخارجية للدولة والأخلاق العامة وتحرّي الحقيقة والمصداقية في الخبر والابتعاد عن القذف والسب والتعرض للخصوصيات وهي المبادئ العامة لأخلاقيات المهنة.